مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

إيران تواصل تهريب الأسلحة إلى اليمن رغم الصفقة السعودية

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

16 – مايو - 2023

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

- الولايات المتحدة: إيران تواصل تهريب الأسلحة إلى اليمن رغم الصفقة السعودية
- ما الذي يمكن أن تتعلمه الولايات المتحدة من دبلوماسية الشرق الأوسط؟
- تعقيدات الاتفاق الحوثي السعودي وأثره على مستقبل اليمن
- التفاوض على انتصار الحوثيين في اليمن

الولايات المتحدة: إيران تواصل تهريب الأسلحة إلى اليمن رغم الصفقة السعودية

إليزابيث هاجدورن

AL-MONITOR

قال المبعوث الأمريكي الخاص لليمن تيم ليندركينغ يوم الخميس إن التقارب الأخير بين المملكة العربية السعودية وإيران لم يمنع طهران من إرسال أسلحة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن.

واتفقت طهران والرياض، اللتان تدعمان أطرافا متعارضة في الحرب الأهلية اليمنية، في مارس آذار على استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح سفارتيهما اللتين أغلقتا في 2016. وقال ليندركينغ للصحفيين إن الولايات المتحدة ترحب بالاتفاق الذي توسطت فيه الصين لكنها لا تزال قلقة من دور إيران في اليمن الذي مزقته الحرب.

وقال ليندركينغ: "لقد سلحوا ودربوا وجهزوا الحوثيين لمحاربة ومهاجمة المملكة العربية السعودية". لم تحدث هذه الهجمات منذ أكثر من عام، لكن الإيرانيين استمروا في تهريب الأسلحة".

وتتهم الولايات المتحدة إيران منذ فترة طويلة بتزويد المتمردين الحوثيين في اليمن بالأسلحة، حيث أدت الحرب الأهلية إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص منذ عام 2014 ودفعت ما كان بالفعل أفقر دولة في العالم العربي إلى حافة المجاعة.

وفي الأشهر الأخيرة، اعترضت القوات البحرية الأمريكية والقوات البحرية المتحالفة معها عددا من شحنات الأسلحة على طول الطرق البحرية التي تقول إنها تستخدم لتهريب الأسلحة من إيران إلى اليمن في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة في عام 2015. وفي أول عملية مصادرة من نوعها، اعترضت البحرية الأمريكية في نوفمبر سفينة في خليج عمان على متنها ما يكفي من بيركلورات الألومنيوم لتزويد أكثر من عشرة صواريخ باليستية متوسطة المدى بالوقود.

وتنفي إيران تقديم الأسلحة والتدريب للجماعة المتشددة التي استولت على العاصمة اليمنية صنعاء في 2014 وطردت الحكومة المعترف بها دوليا. تدخل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية في عام 2015 فيما أصبح حربا مرهقة بالوكالة بين طهران والرياض.

ومنذ انهيار وقف إطلاق النار الذي استمر ستة أشهر في أكتوبر 2022، ضغطت الولايات المتحدة والأمم المتحدة من أجل اتفاق سلام أكثر شمولا بين الأطراف المتحاربة في اليمن. وفي علامة على التقدم الشهر الماضي، أجرى وفد سعودي ضم سفير المملكة في اليمن، محمد آل جابر، محادثات نادرة مع الحوثيين في صنعاء. ومما زاد من التفاؤل أيضا الإفراج بوساطة الأمم المتحدة عن ما يقرب من 900 معتقل محتجزين لدى الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

وخلال زيارة للسعودية يوم الأحد، التقى مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لمناقشة ما وصفه البيت الأبيض بأنه "تقدم كبير" في جهود السلام اليمنية.

وأنعش الاتفاق السعودي الإيراني الآمال في إنهاء حرب اليمن المستمرة منذ ثماني سنوات. لكن ليندركينغ، الذي سافر إلى عمان والمملكة العربية السعودية في وقت سابق من هذا الشهر، حذر من أن "الاتفاق السعودي الإيراني وحده لن يجلب السلام إلى اليمن".

وقال: "هناك توترات داخلية وانقسامات داخل المجتمع ساعدت في تأجيج هذا الصراع، والتي لا علاقة لها حقا بالمملكة العربية السعودية وإيران".

ولم يتم إشراك الجهات الفاعلة اليمنية الأخرى التي لديها مظالم طويلة الأمد، بما في ذلك مجلس القيادة الرئاسي التابع للحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، في المفاوضات السعودية الحوثية التي جرت في منتصف أبريل/نيسان.

https://www.al-monitor.com/originals/2023/05/iran-still-smuggling-weapons-yemen-despite-saudi-deal-us-says#ixzz81ku0wSde

ما الذي يمكن أن تتعلمه الولايات المتحدة من دبلوماسية الشرق الأوسط؟

ماثيو سي ماي

Newsweek

إن التقارب الذي توسطت فيه الصين بين المملكة العربية السعودية وإيران، وتسريع التطبيع الإقليمي مع سوريا، وعملية السلام اليمنية، كلها تظهر كيف يمكن للخصوم التوصل إلى تسوية مؤقتة لاستيعاب مصالح بعضهم البعض. وفي حين يخشى بعض المحللين من أن تحل الصين محل الولايات المتحدة في المنطقة، أو أن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية تبرر انتهاكات نظام بشار الأسد لحقوق الإنسان، فإن الواقع هو أن هذه المخططات تعكس السياسات الخارجية المستقلة وغير المنحازة التي تتميز بها الآن القوى المتوسطة في عالم متعدد الأقطاب.

هناك درس هنا لواشنطن: إن تبني سياسة خارجية قائمة على المعاملات تعتمد على الدبلوماسية المرنة مع تقليل التشابكات في صراعات محفوفة بالمخاطر من شأنه أن يضع الولايات المتحدة في وضع أفضل لإشراك المنطقة بشروط تعكس أهميتها الضئيلة لأمن الولايات المتحدة وازدهارها.

إن تراجع نفوذ الولايات المتحدة واهتمامها بالشرق الأوسط هو نتيجة طبيعية للتعددية القطبية وتركيز واشنطن على منافسة القوى العظمى. لكن السياسة الأمريكية الشاملة تجاه المنطقة لا تزال غير متزامنة مع هذه التطورات.

في عام 2019، بعد أن ألحقت الطائرات بدون طيار والصواريخ الإيرانية أضرارا بالغة بمنشآت النفط السعودية، امتنعت واشنطن عن الرد عسكريا على الرغم من طلبات الرياض للقيام بذلك. وفي الخريف الماضي، اختارت أوبك عدم زيادة إنتاج النفط على الرغم من أن البيت الأبيض زعم أن المسؤولين السعوديين وافقوا على القيام بذلك للمساعدة في خفض أسعار الطاقة العالمية. وبحسب ما ورد، فإن ثمن تطبيع المملكة العربية السعودية للعلاقات مع إسرائيل يشمل "ضمانا أمنيا ثابتا" من الولايات المتحدة والمساعدة في تطوير برنامجها النووي المدني.

ومما لا يثير الدهشة أن تضارب المصالح هذا دفع الرياض إلى تنويع شراكاتها مع الدول الراغبة في تقديم نوع المساعدات التي تتردد واشنطن في تقديمها، مثل تطوير برنامج نووي مدني وصواريخ باليستية. كما أدت التغيرات في سوق الطاقة العالمية إلى زيادة النفوذ الجيوسياسي لدول أوبك. ووفقا للمحللين الجيواقتصاديين ميغان أوسوليفان وجيسون بوردوف، فإن "مزيج الضغط على المستثمرين للتخلص من الوقود الأحفوري وعدم اليقين بشأن مستقبل النفط يثير بالفعل مخاوف من أن مستويات الاستثمار قد تنخفض في السنوات المقبلة، مما يؤدي إلى انخفاض إمدادات النفط بشكل أسرع من انخفاض الطلب". وكما رأينا مع تحركات أوبك الأخيرة لخفض الإنتاج، فإن هذا "يعزز قوة الدول النفطية" التي "تسيطر على معظم الطاقة الإنتاجية الفائضة في العالم ويمكنها زيادة إنتاج النفط العالمي صعودا أو هبوطا في وقت قصير".

إن "تحول المملكة العربية السعودية إلى الشرق" ونفوذها على أسواق الطاقة العالمية سيكونان سمتين دائمتين لسياستها الخارجية المستقلة والأكثر حزما. لكن الالتزامات الأمنية الأمريكية الجديدة لن تعزز نفوذ واشنطن على المملكة أو تغير مسار العلاقة على المدى الطويل. وبدلا من ذلك، يجب أن تركز مشاركة الولايات المتحدة مع الرياض على قضايا مختارة ذات اهتمام مشترك، مثل مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز بنية الدفاع الجوي والأمن البحري بقيادة إقليمية، وتشجيع التوصل إلى حل سياسي للحرب الأهلية اليمنية.

https://www.newsweek.com/what-can-us-learn-middle-east-diplomacy-opinion-1799829

تعقيدات الاتفاق الحوثي السعودي وأثره على مستقبل اليمن

رايت دوغان عكاس

منتدى الخليج الدولي
Gulf International Forum

بعد مرور أكثر من سبع سنوات على بداية الحرب في اليمن، قد يوفر الاتفاق الإيراني السعودي طريقا لليمنيين لتحقيق السلام. يواجه اتفاق السلام الثلاثي المتطور بين إيران والمملكة العربية السعودية والحوثيين العديد من الصعوبات.

على مدى العقد الماضي، تغير الصراع في اليمن عندما أصبحت الأطراف المتحاربة وكلاء لقوى إقليمية. وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا من خلال التدخل العسكري. وفي الوقت نفسه، انضمت الإمارات في البداية إلى التحالف السعودي، لكنها حولت أولوياتها لاحقا إلى دعم المجلس الانتقالي الجنوبي. وفي الوقت نفسه، قدمت إيران الدعم التقني والمالي والأسلحة للحوثيين، الذين يسيطرون حاليا على صنعاء والشمال – المنطقة الأكثر اكتظاظا بالسكان في اليمن. وعلى الرغم من المحاولات المتزايدة لتهدئة الصراع ووقف إطلاق النار الناجح، يستمر الوضع الإنساني في اليمن في التدهور بشكل كبير.

أقلمة الحوثيين

نشرت وكالة سبأ الإخبارية التي يديرها الحوثيون صورا للاجتماع التاريخي، الذي خلص إلى أن الحوثيين أصبحوا طرفا أكثر أهمية في النزاع. وقد حلل تشارلز شميتز خطابات مؤسس الجماعة حسين الحوثي والزعيم الحالي عبد الملك الحوثي، ووجد أن المؤسس تحدث عن قضايا مهمة لجميع المسلمين، أو مجموعة معينة في اليمن، في حين أن الزعيم الحالي يركز أكثر على مخاطبة الشعب اليمني. بعد وصولهم إلى السلطة في انقلاب عام 2015، حيث قدمت الحركة رؤية وطنية بدلا من رؤية دينية ثيوقراطية.

وفي الماضي، ركزت قيادة الحوثيين في عهد صالح على محنة الزيديين، الذين عانوا في ظل سلطة مركزية. ومع ذلك، مع وجود عبد الملك على رأس السلطة، حولت حركة الحوثيين رؤيتها نحو تحديد علاقتها مع الدولة اليمنية المستقبلية. يسلط تحليل شميتز الضوء على التحول في روايات قادة الحوثيين. ويدرس الدور المحتمل على المدى الطويل للجماعة في مستقبل اليمن، لا سيما إذا تم إضفاء الشرعية عليه من خلال اتفاق ثلاثي بين طهران والرياض والحوثيين.

ومع تطور الحرب في اليمن إلى مسرح عسكري إقليمي، انخرطت جهات فاعلة دولية مختلفة، وغالبا ما طغت على المظالم والوكالات المحلية. وبالمثل، فقد تكيفت جماعة الحوثيين مع نهجها. وإذا تم التوصل إلى اتفاق للاعتراف بالحوثيين كممثلين شرعيين للحكومة اليمنية، ويرجع ذلك جزئيا إلى فراغ السلطة في البلاد، فقد تصبح الجماعة قوة ذات نفوذ إقليمي وقوة شبيهة بحزب الله اللبناني.

تطبيع حكم الحوثيين

إن إضفاء الشرعية على سيطرة الحوثيين على اليمن يمكن أن يخلق تحديات إضافية لمستقبل البلاد. أولا، يعد الحوثيون جماعة قوية لا يمكن استبعادها من أي اتفاق سلام في اليمن. ومع ذلك، يجب أن يشمل مثل هذا الاتفاق المصالح المتنوعة لجميع الجماعات المحلية التي تعاني تحت حكم الحوثيين والتدخل العسكري السعودي. وتواجه هذه المجموعات العديد من المصاعب، بما في ذلك الغارات الجوية، وتغييرات السياسة التعليمية، والفصل بين الجنسين، والضرائب الإضافية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والأوبئة المتعددة. إن الاعتراف بالحوثيين كقوة رائدة في المشهد السياسي اليمني قد يؤدي عن غير قصد إلى مزيد من تهميش الجهات الفاعلة المحلية.

ثانيا، على الرغم من المحادثات الجارية بين الحوثيين والرياض، لا يزال النزاع المسلح مستمرا بين القوات الحكومية والحوثيين. وكما أفاد علي السكاني، وهو صحفي مستقل مقيم في اليمن، فقد وقع قتال متقطع وقصف مدفعي متبادل بين القوات الحكومية والحوثيين على طول جبهتي الكسارة ورغوان شمال غرب مأرب، بعد يوم واحد فقط من اجتماع رفيع المستوى. إن إضفاء الشرعية على الحوثيين يمكن أن يشجعهم ويضفي الشرعية على هجماتهم على القوات الحكومية. علاوة على ذلك، يمكن أن يطبع حكمهم الديني في اتفاق دولي، مما يسمح لهم بتوسيع سيطرتهم على المزيد من المناطق في اليمن وتبرير استخدامهم للقوة العسكرية تحت ستار "تمثيل" اليمنيين.

إعادة تشكيل الديناميات الاجتماعية

كما أن تطبيع حكم الحوثيين يمكن أن يخلق صعوبات في إعادة تشكيل الديناميات الاجتماعية في اليمن، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالمرأة والتعليم. منذ بداية الصراع على السلطة الذي قسم اليمن إلى فصائل مختلفة، تم تقييد مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتهديدها بشكل كبير. علاوة على ذلك، وكما يكشف تحليل إيوا سترزيليكا لوثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، زاد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بأكثر من 60 بالمائة في غضون ستة أشهر من اندلاع النزاع في عام 2015. قد يؤدي تطبيع حكم الحوثيين إلى تفاقم هذه القضايا، مما يعيق التقدم في المساواة بين الجنسين والتعليم في اليمن.

تثير رؤية الحوثيين لدولة يمنية المخاوف لأنها تبدو متعارضة مع حقوق الإنسان الأساسية. يمثل حق المرأة في التعليم إشكالية بشكل خاص، حيث يسعى الحوثيون إلى حصر تعليم المرأة على المعرفة الإسلامية الأساسية. وهناك قضية أخرى في الدولة اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون وهي طبيعة ومحتوى المناهج التعليمية. وكما

يشير مالازيم، استنادا إلى تعاليم حسين الحوثي ورواية الزعيم الحالي عبد الملك الحوثي، فإن احتياجات المجتمع اليمني متجذرة في القرآن الكريم، حيث يركز التعليم فقط على التعاليم الإسلامية.

ومع ذلك، يجادل شاكر الأشويل بأن الأيديولوجية تهيمن على المناهج والكتب المدرسية الوطنية المستخدمة في المدارس الحكومية التي يسيطر عليها الحوثيون. أعادت الجماعة هيكلة النظام المدرسي بأكمله، بما في ذلك التعليم العالي، لدمج التلقين العقائدي الحوثي والدعاية المتعلقة بالحرب الحالية، باستخدام روايات مثل "العدوان السعودي الأمريكي الذي يستهدف اليمن". كما أنها تقمع المعارضة من خلال اعتقال أولئك الذين يعبرون عن المعارضة. تسلط هذه القضايا الضوء على تحديات تطبيع حكم الحوثيين، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وتطوير نظام تعليمي متوازن وشامل في اليمن.

إن احتمال التوصل إلى اتفاق بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية يمكن أن يمنع المزيد من العمل العسكري في مرحلة ما، لكنه قد يقوض بقية احتياجات اليمن الملحة وحقوق مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى تفاقم القضايا الأخرى طويلة الأجل.

الخطر الحقيقي هو إذا أدت الصفقة إلى مزيد من "الحوثنة" للدولة اليمنية. قد يمنع إضفاء الشرعية على حكم الحوثيين أي محاولة للمطالبة بالعدالة الانتقالية ويؤدي إلى مزيد من التشرذم والعنف. استوعب حكم الحوثيين السلطة القبلية والجهات الفاعلة في الدولة كأداة مساومة على الولاء والامتيازات الاقتصادية. كما حولت العديد من شرائح المجتمع اليمني إلى وكالات محلية تابعة. إن اتفاقا ثلاثيا لا يشمل مختلف الفصائل السياسية اليمنية وتشرف عليه الأمم المتحدة سيعزز العلاقات الاقتصادية الموروثة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق ويعزل شريحة كبيرة من الفئات الاجتماعية والسياسية في البلاد.

https://gulfif.org/navigating-the-complexities-of-a-houthi-saudi-deal-and-its-impact-on-yemens-future/

التفاوض على هزيمة السعودية وانتصار الحوثيين في اليمن

توماس جونو

WAR ON THE ROCKS

كانت صور مئات السجناء وهم يحتضنون عائلاتهم بعد عملية تبادل الأسرى بين الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا المدعومة من السعودية ملفتة للنظر، وقد دفعت عملية تبادل الأسرى هذه والتقارب المفاجئ والسريع على ما يبدو بين إيران والمملكة العربية السعودية الكثيرين إلى التعبير عن تفاؤلهم بالمستقبل. لكن هل من الممكن أن تشهد الحرب الوحشية في اليمن، التي تسببت في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، نهاية سعيدة بعد سنوات من جهود السلام الفاشلة؟

ربما لا، ومن المؤسف أن ما يجري التفاوض بشأنه الآن ليس سلاما مستداما. وبدلا من ذلك، تحاول المملكة العربية السعودية إدارة نتائج حربها الفاشلة ضد الحوثيين. تحاول الرياض تقليل تكاليف انسحابها من الحرب التي أصبحت منذ فترة طويلة قضية خاسرة. وأعتقد أن نتيجة المحادثات السعودية الحوثية ستكون إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة السياسية والعسكرية للحوثيين وتوطيد اليمن كدولة مجزأة. وهذه النتيجة لا تفضي إلى الاستقرار والتنمية، لأن الدوافع الأصلية للحرب الأهلية لم يتم حلها. ونتيجة لذلك، ستظل مخاطر انقسام سياسات البلاد في المستقبل المنظور وانزلاق اليمن مرة أخرى إلى العنف مرتفعة. وهذه تعد مأساة للشعب اليمني، الذي يعاني بالفعل من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. كما أنه لن يكون من الممكن احتواء عدم الاستقرار الذي طال أمده داخل حدود البلد - بل سيمتد حتما.

ماذا تريد السعودية والحوثيون وإيران؟

دخل اليمن، الذي ابتلي منذ فترة طويلة بعدم الاستقرار والعنف، المرحلة الحالية من حربه في عام 2014 عندما استولى الحوثيون، الذين كانوا آنذاك متمردين متمركزين في الشمال الغربي، على العاصمة صنعاء. أصبحت المملكة العربية السعودية، التي تشعر بالقلق بالفعل من الوضع غير المستقر في جارتها الجنوبية، أكثر قلقا بسبب العلاقات المتنامية بين منافستها إيران والحوثيين. وبناء على دعوة من الحكومة المعترف بها دوليا ولكن المهزومة، شنت المملكة العربية السعودية تدخلا عسكريا في مارس 2015 لدحر الحوثيين وإعادة الحكومة. ومع ذلك، سرعان ما أصبحت الحرب مستنقعا مكلفا للرياض. لم يحقق الجيش السعودي أيا من أهداف الحكومة الشرعية للحرب. وبحلول أوائل عام 2023، عزز الحوثيون مكانتهم كأقوى لاعب في اليمن، حيث عمقت إيران شراكتها مع الحوثيين بشكل كبير وهي تبني موطئ قدم قوي على طول حدود المملكة العربية السعودية.

تعكس حسابات المملكة العربية السعودية في التعامل مع الحوثيين عوامل متعددة وأولويات متغيرة، والأهم من ذلك، أنها نتيجة إدراك ولي عهد محمد بن سلمان أن الحرب في اليمن قد فشلت. ومع استمرار الحرب، أفادت بعض التقارير أن ولي العهد أدرك أن السياسة الخارجية الأكثر عدوانية ومغامرة في سنواته الأولى جلبت للبلاد الخسائر أكثر من المكاسب.

لذلك قام محمد بن سلمان بهندسة تحول جذري في السياسة الخارجية: فقد كان يعمل بنشاط على استقرار العلاقات الخارجية السعودية، ليس فقط من خلال التقارب مع إيران، ولكن أيضا من خلال الجهود المبذولة لحل، أو على الأقل إدارة أفضل للنزاعات مع الجيران، ولا سيما قطر. ويبدو أنه أدرك أن التشابكات الخارجية، خاصة عندما يمكن أن تقود الحوثيين إلى استهداف المملكة بالصواريخ والطائرات بدون طيار التي قدمتها إيران، كانت بمثابة عقبات أمام رؤيته الكبرى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي، فإن المفاوضات مع الحوثيين، في هذا السياق، ليست حول السلام في اليمن. وبدلا من ذلك، فإن الشروط التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية هي الانسحاب من حرب مدمرة، إلى جانب إنهاء توغلات الحوثيين عبر الحدود والضربات الصاروخية والطائرات بدون طيار في عمق الأراضي السعودية.

الحوثيون، من جانبهم، حققوا انتصارا ضئيلا في الحرب. وقد برزت الجماعة كقوة سياسية وعسكرية مهيمنة في البلاد. لذلك ليس لديهم نية لتقديم تنازلات جدية للمملكة العربية السعودية أو للحكومة المعترف بها دوليا المدعومة من السعودية، والمنتشرة الآن بين عدن والرياض وأبو ظبي. ما يريده الحوثيون هو الاعتراف الدولي وإضفاء الشرعية على سلطتهم، وإضفاء الطابع المؤسسي على هيمنتهم على صنعاء وشمال غرب اليمن. وأي هدنة لا تمثل بالنسبة لهم خطوة نحو السلام الدائم، بل فرصة لالتقاط أنفاسهم بعد سنوات من القتال وتعزيز المكاسب. وربما يستعد الحوثيون أيضا لشن هجمات جديدة لتوسيع الأراضي الخاضعة لسيطرتهم. ومن المرجح جدا أن يشن الحوثيون هجمات جديدة في المستقبل غير البعيد للاستيلاء على مدينة مأرب ذات الموقع الاستراتيجي والغنية بالنفط، ومدينة تعز المتنازع عليها جنوب صنعاء، وأجزاء من الساحل الغربي. ومع انسحاب المملكة العربية السعودية بشكل مطرد من اليمن، فإن قدرتها المحدودة بالفعل على مواجهة هذه الهجمات ستتضاءل أكثر.

لا يزال مدى تأثير طهران على عملية صنع القرار الحوثية موضع نقاش. ويمكن القول إنه محدود - ولكن مهما كان مستواه، فهذا سؤال ثانوي. ما يهم أكثر هو التوافق النسبي لمصالحهم، وهنا تكون الإجابة أكثر وضوحا. كما ترى إيران أنه نظرا لأن شريكها اليمني قد انتصر، فقد حان الوقت الآن للانتقال إلى مرحلة تعزيز هذه المكاسب. وبالتالي، فهي تدعم جهود الحوثيين للتفاوض ليس على السلام، بل على إضفاء الطابع المؤسسي على ما كان يمكن أن يكون بعيد المنال قبل بضع سنوات: ترسيخ موطئ قدم طهران على الطرف الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية. وفي هذا الصدد، تتفق كل من إيران والحوثيين.

أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أنه كجزء من تقاربها مع المملكة العربية السعودية، وافقت إيران على وقف أو تقليل تدفق الأسلحة التي تزودها للحوثيين. وسيكون من المستغرب للغاية أن توافق طهران على ذلك بشكل دائم، نظرا للقيمة التي توفرها علاقاتها مع الحوثيين الآن لتطلعات طهران الإقليمية. ومع ذلك، من المعقول بالتأكيد أن توافق طهران على خفض التدفق أو وقفه مؤقتا، حتى لو كان ذلك فقط لتوفير مساحة للتنفس للمحادثات التي ستؤدي إلى تعزيز انتصارها. وسيكون هذا قابلا للإدارة: الحوثيون لديهم مخزون جيد من الأسلحة، ومع انخفاض العنف بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، يمكنهم الاكتفاء مؤقتا بدعم أقل أو معدوم من رعاتهم الإيرانيين. ومع ذلك، على المدى الطويل، لدى كليهما كل الحوافز للحفاظ على ما كان شراكة قيمة – الحوثيون لعدم وجود بديل، وإيران بسبب القيمة التي تقدمها الجماعة كوسيلة للضغط على المملكة العربية السعودية.

المشاكل المستقبلية

وفقا لتقارير وسائل الإعلام، فإن هدف الرياض هو اقتراح خارطة طريق مع هدنة طويلة الأجل تتبعها محادثات سلام بين اليمنيين. ومن الناحية المثالية، يمكن لمثل هذه النتيجة أن تؤدي إلى استقرار الوضع بل والحد من العنف، على الأقل في المدى القصير. غير أن هذه العملية ستواجه عقبات كبيرة.

من المهم أن نفهم ما يعنيه إضفاء الطابع الرسمي على استيلاء الحوثيين على السلطة في شمال غرب اليمن وتعزيزه، وكيف أن ذلك لن يؤدي إلى صنع سلام مستقر. تعد إدارة الحوثيين قمعية وظلامية وفاسدة، فهي غير متسامحة مع المعارضة، وربما الأهم من ذلك، أن الحركة ليس لديها الميل ولا الحافز لتقاسم السلطة أكثر من كونها رمزية. ولن يكون نهجهم في التعامل مع سياسات ما بعد الحرب نهج مصالحة، بل نهج هيمنة. كما أنهم لم يظهروا أنفسهم كخبراء أكفاء للاقتصاد الذي مزقته الحرب. وعلى هذا النحو، هناك احتمال ضئيل للتحسن على هذه الجبهة.

ويعد ما تبقى من الحكومة المعترف بها دوليا المدعومة من السعودية ضعيف وفاسد ومجزأ. في الواقع، يعد السبب الرئيسي لانتصار الحوثيين ليس الدعم الإيراني، بل عجز الحكومة عن تشكيل جبهة متماسكة وموحدة مناهضة للحوثيين. وفي محاولة يائسة لدعم القوات الحكومية، أنشئت المملكة العربية السعودية في أبريل/نيسان 2022 مجلس القيادة الرئاسي، وهو هيئة تجمع مجموعة واسعة من الفصائل المدعومة من السعودية والإمارات التي توحدها فقط معارضتها للحوثيين. ومع ذلك، فإن مكانة المجلس ككيان متماسك هي بالفعل خيال أكثر من كونها واقعا. ومن الناحية النظرية، يهدف الاتفاق السعودي الحوثي إلى فتح المجال أمام محادثات مجلس القيادة الرئاسي مع الحوثي في نهاية المطاف، ربما بوساطة من الأمم المتحدة. لكن من الناحية العملية، ستتعرض وحدة المجلس الهشة لضغوط شديدة إذا انخفض الدعم السعودي أو عندما ينخفض. علاوة على ذلك، لا تنوي بعض الفصائل المكونة للمجلس قبول استيلاء الحوثيين على السلطة من دون قتال. في الواقع، من الصعب أن نرى كيف ينجو مجلس القيادة الرئاسي من تداعيات صفقة سعودية حوثية في نهاية المطاف.

كما أن تداعيات الاتفاق الحوثي السعودي ستكون صعبة في جنوب اليمن، الذي كان مستقلا بين عامي 1967 و1990. يعد المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، اليوم القوة المهيمنة في الجنوب الغربي. ومع ذلك، فقد تم استبعاده إلى حد كبير من المحادثات السعودية الحوثية الأخيرة. وفي حين أعرب عن دعمه، فإن الاتفاق المباشر بين الرياض والحوثيين سيتجاهل حتما المظالم الجنوبية، الأمر الذي قد يشجع المجلس الانتقالي الجنوبي في نهاية المطاف على القيام بإيماءات انفصالية إضافية. وفي الواقع، لا يبدو أن هناك مسارا عمليا لإعادة دمج النصفين الجنوبي والشمالي من البلاد معا مرة أخرى. قد يكون الانفصال هو الخيار الوحيد، لكنه لن يحدث بشكل متناغم.

وسيضاعف التوتر المتزايد بين داعمي المجلس الانتقالي الجنوبي في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هذه التحديات. كان لأبو ظبي والرياض مصالح متنافسة في اليمن لسنوات، لكنهما تمكنتا في الغالب

حتى الآن من الاتفاق على الاختلاف وإدارة خلافاتهما. لكن استبعاد أبو ظبي من المحادثات السعودية الحوثية وظهور شمال يهيمن عليه الحوثيون سيخرج بعض هذه الخلافات إلى العلن. ولا تنوي الإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص، التخلي عن النفوذ القوي الذي بنته في الجنوب من خلال دعمها للمجلس الانتقالي الجنوبي والميليشيات المختلفة. وردا على ذلك، كثفت المملكة العربية السعودية جهودها لمواجهة هذا النفوذ، وستستمر هذه المنافسة المحلية، ومن المرجح أن تشتد.

وأخيرا، وربما الأكثر سوءا، استبعدت المحادثات الحوثية السعودية الحالية المجتمع المدني اليمني تماما. ومع ذلك، وكما لاحظ الخبراء اليمنيون مرارا وتكرارا، لا يوجد مسار قابل للتطبيق لتحقيق سلام مستدام في غياب عملية حوار شاملة تشمل جميع قطاعات المجتمع وتعيد صياغة العقد الاجتماعي. ومع ذلك، تكمن المشكلة في أنه لا المملكة العربية السعودية ولا الحوثيين لديهما مصلحة حقيقية في دعم مثل هذه العملية والانخراط فيها. يجادل العديد من الخبراء، على سبيل المثال، بأن الفيدرالية وحدها هي التي يمكن أن توفر فرصة لتحقيق المصالحة بين المصالح والهويات الإقليمية المتعددة لليمن، ومع ذلك، يحافظ الحوثيون على رؤية مركزية عميقة للدولة.

يمن مجزأ

تشير التقارير الإعلامية إلى أن المحادثات الجارية بين الحوثيين والسعودية قد تؤدي إلى تأسيس فترة انتقالية، والتي ستشمل هدنة وتدابير لبناء الثقة، يتبعها حوار بين اليمنيين. نظريًا، يعد هذا هو بالتأكيد الطريق الصحيح للمضي قدما. ولكن من الناحية العملية، سيكون الطريق إلى السلام صعبا للغاية.

كيف سيبدو اليمن ما بعد الاتفاق؟

من شأن التوصل إلى اتفاق أن يضفي الطابع المؤسسي على هيمنة الحوثيين على شمال غرب البلاد. وقد تكون هذه نتيجة حتمية، لكن حكمهم يثبت أنه عنيف وغير متسامح على نحو متزايد. وسيكون ذلك مجرد تطور مأساوي آخر للشعب اليمني، الذي أنهكته بالفعل عقود من الصراع والحكم السيئ. ومن المرجح أن يستخدم الحوثيون الهدنة لتعزيز حكمهم. وقد يرفض التنظيم أيضا تقاسم السلطة أكثر من الناحية الرمزية ويستمر في قمع المعارضة في الأراضي التي يسيطر عليها. ومما لا شك فيه أيضا أنها ستسعى إلى توسيع تلك الأراضي.

سوف تصطدم طموحات الحوثيين المستمرة بطموحات مراكز القوى الأخرى. ومما لا شك فيه أن بعض الفصائل داخل الحكومة المعترف بها دوليا سترفض الديناميكية التي خلقها الترتيب السعودي الحوثي الجديد وستواصل القتال. سيستغل المجلس الانتقالي الجنوبي الفراغ الناجم عن الانسحاب السعودي لمواصلة التحرك نحو الاستقلال. قد تكون هناك فترات من الهدوء النسبي، ولكن في غياب أي حل لمشاكل البلاد العميقة الجذور، فإن العنف سيزداد سوءا.

ولهذا السبب، بدلا من السلام، من المرجح أن يؤدي الاتفاق الحوثي السعودي إلى مزيد من إضفاء الطابع المؤسسي على سلطة الحوثيين وترسيخ يمن مجزأ ومتنازع عليه، وتعد هذه مأساة للشعب اليمني. كما أن صدى عدم الاستقرار سوف يتردد خارج حدود البلاد. يشكل الحوثيون تهديدا طويل الأمد للملاحة في البحر الأحمر، وستسمح لهم شراكتهم مع إيران بمواصلة الضغط على الرياض. ستحافظ صواريخهم وطائراتهم بدون طيار على القدرة على ضرب كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وربما إسرائيل في نهاية المطاف. وسيحافظ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على ملاذ آمن في البلاد. ومع ذلك، فإن اللغز بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها هو أن لديهم نفوذا محدودا على الأكثر على الكارثة التي تتكشف.

https://warontherocks.com/2023/05/negotiating-saudi-arabias-defeat-and-the-houthi-victory-in-yemen/?singlepage=1